

كلمة الجهات المنظمة رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية السيد عامر ذياب التميمي

إذا كان القرن الحادي والعشرون يحمل جديداً فإن المجال الاقتصادي سيكون الأكثر إثارة وتشويقاً... ولا شك أن الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة القادمة، ونقصد العقد الأول من القرن القادم، سيعكس التطورات التقنية والمؤسسية التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية... وبطبيعة الحال فإن هذه التطورات وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي ستمثل فرصاً وتحديات للعديد من الدول والمؤسسات وستتطلب عزمًا وإدارة لم يكونا معهودين في الماضي القريب... ولابد أن متطلبات الإدارة الاقتصادية في أي من البلدان المتقدمة أو النامية على الأخص، ستكون صارمة في ظل تحولات متسارعة وفكر اقتصادي جديد.

وإذا نظرنا إلى واقعنا الاقتصادي بكل تجرد ومسؤولية فإننا نجد بأن من أهم أسباب تخلفه وعدم قدرته على اللحاق بركب الاقتصاد العالمي الجديد هو قصور الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب... وهانحن نتحدث منذ أزل بعيد عن أهمية التخصيص وتحويل أعمال المرافق والخدمات إلى القطاع الخاص، وكذلك نتحدث عن عزمنا على دمج المؤسسات المالية والمصرفية وغيرها من مؤسسات دون أن نحقق شيئاً حتى الآن.. كما أن القوانين المتعلقة بالتخصيص والاستثمار الأجنبي مازالت في الأدراج ولم يُبتَّ بها ولم تصبح تشريعات نافذة.

وإذا قمنا بتحليل هذا القصور والتهاون فيجب أن لانوجه أصابع الاتهام للإدارة الحكومية فقط، بل إن القطاع الخاص أيضاً يتحمل مسؤولية جسيمة... فكما تعلمون فإن

المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية وغيرها أصبحت، في معظمها، مملوكة من القطاع الخاص، لكن هذا القطاع مازال يعاني من عوامل تراثية ومجتمعية تحول دون تطور رؤيته للأمور بمنظار الأعمال الكبرى، والعمق الاستراتيجي... وبعض أصحاب هذه المؤسسات يتعاملون مع الأمور من زاوية الأمد القصير، والمصالح الآنية والضيقة. ولو كان القطاع الخاص في الكويت متطوراً لدرجة مناسبة لاعتماد فكراً استراتيجياً وعمل على جعل المؤسسات القائمة قادرة على مواجهة التحديات المحتملة في ظل اقتصاد عالمي يتجه نحو المزيد من الكفاءة والمنافسة... فهل تستطيع مؤسساتنا القائمة، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، أن تكون ذات قدرة على مواجهة تحديات العولمة، أو الاستفادة من الفرص التي تخلفها إمكانيات الاندماج الاقتصادي على المستوى الدولي؟

وإذا كان الانفتاح والشفافية وتحرير التجارة وتبسيط شروط أنظمة الاستثمار من ميزات الاقتصاد العالمي، فهل نحن في ظل قوانيننا السائدة وواقعنا المؤسسي قادرون على الاستفادة من فرص التعامل مع العالم الخارجي...؟ وهل بينتنا الاستثمارية في ظل تلك القوانين والتركيبية المؤسسية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي؟ إن التدفقات الاستثمارية نحو القطاعات الاقتصادية في بلدنا هي جد محدودة كما تعلمون، فالقطاع العام لا يوظف أموالاً جديدة في مشاريع البنية الأساسية وغيرها من مشاريع قادرة على زيادة فعالية التنمية الاقتصادية. كما أن القطاع الخاص يعاني من تبعات أزمات مالية عديدة، وهو أيضاً يفتقر للرؤية والقدرات الفنية، لذلك لابد من تطوير قوانين وأنظمة البلاد للتمكين من خلق شركات هامة مع مؤسسات عالمية قادرة على زيادة فعالية اقتصادنا الوطني.

إن البناء الاقتصادي يعاني من اختلالات واضحة تكمن في هيمنة القطاع العام، والاعتماد شبه التام على العمالة الوافدة، والتخلف التقني في معظم المؤسسات الاقتصادية.. فإذا نظرنا لمؤسسات القطاع الخاص فإننا نجدها مؤسسات صغيرة تعتمد على عمالة وافدة، ومثل هذه المؤسسات ليست مستعدة لاستيعاب التطورات التقنية وإيجاد فرص للعمالة الوطنية، أو للتوسع في النشاط والمنافسة. ودون ريب فإن الاعتماد على الإنفاق العام قد حطم قدرات القطاع الخاص وجعل مؤسساته مجرد أدوات تابعة لنشاط القطاع العام... ويتطلب الأمر أن تتحرر ذهنية القطاع الخاص من فكر التبعية والعمل على تقديم مبادرات هامة تعيد التوازن للاقتصاد الوطني وتحرره من هيمنة الدولة.

وهكذا فإن الإصلاح الاقتصادي يصبح أساسياً . ويجب أن لا يكون فكر الإصلاح متزامناً فقط مع تراجع أسعار النفط ، وعندما تعود الأسعار إلى مستويات معقولة يفقد هذا الفكر الإصلاحي مشروعيته ، بل يجب أن يكون الإصلاح هدفاً استراتيجياً للدولة من أجل تفعيل الاقتصاد الوطني وأدواته ... وإذا كان هناك من يتخوف من الانعكاسات الاجتماعية السلبية للإصلاح الاقتصادي ، فإن تجارب الآخرين قد أثبتت بأن هذه المخاوف لا مبرر لها ، وأن الإصلاح قد يزيد من رفاهية الشعب ويحسن من قدرة البشر على الاستفادة من الفرص التي تتاح له ضمن برامج الإصلاح كما أن الكفاءة المرتفعة والأداء المتميز للمؤسسات الاقتصادية سوف تحسن من قدرة المواطنين على الاستفادة من المرافق والخدمات وبأسعار مناسبة .

من جانب آخر يجب أن يكون من أهم الأهداف الاقتصادية للبلاد ، خلال سنوات العقد القادم في القرن القادم ، كيفية زيادة مساهمة قوة العمل الوطنية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص عمل حقيقية للقادمين إلى سوق العمل ... وكما تبين المصادر الرسمية فإن ما يقارب من ١٥٠٠٠ مواطن يدخلون سوق العمل سنوياً ، وهؤلاء ربما لا يملك جلهم إمكانيات علمية أو مهنية أو مهارات للاستفادة منهم في مجالات عمل حقيقية ... فهل سنتبع الأسلوب المزمع الذي يخلق لهم فرص عمل وهمية في الحكومة ومؤسسات القطاع العام دون أن نتوقع منهم عطاءاً أو فاعلية؟ ولا شك أن معضلة التوظيف سوف تكون مستعصية خلال السنوات القليلة القادمة ما لم نفكر بعقليات خلاقية تمكننا من إيجاد الحلول المناسبة وتوفير فرص عمل كافية للاستفادة من العناصر البشرية الوطنية .

ولا بد أن يقود الحديث عن العمالة والتوظيف لمسألة التعليم وعدم مواكبته للتطور . فهذا التعليم يجب أن يصبح تعليماً نوعياً يعتمد على أسس ذات ارتباط وثيق باحتياجات الاقتصاد الوطني . ولذلك لا بد من وضع معايير لمناهج التعليم العام ، وكذلك تحديد شروط الالتحاق بالتعليم العالي والتعليم المهني بما يحفز المتلقين على زيادة الاهتمام وتطوير قدراتهم وإبراز جهودهم الحقيقية ... ودون جدال فإن نظام التعليم في الكويت يمثل عنق الزجاجة ، وهو يشكل في الوقت الراهن معضلة كبيرة تحول دون التمكن من الاستفادة من القدرات البشرية ... إن قطاع التعليم يتطلب وجود استراتيجية فعالة تعتمد على إدارة متمكنة وقادرة على الاستفادة من أفضل التجارب في مجالات العمل ، ومواكبة الثقافة المتجددة ، ومتابعة ما يجري من تطورات في مجالات التخصصات المختلفة بهدف زيادة كفاءة أداء اقتصادنا

الوطني . لذا يتوجب علينا أن نحقق تطوراً في التعليم يؤدي إلى الانسجام مع احتياجات اقتصاد عصري .

إن محاور المؤتمر ستتطرق إلى قضايا عديدة نأمل أن نتمكن من طرحها بفكر علمي ومنهج موضوعي بعيد عن الاعتبارات الأيديولوجية والفكر المحدود، حيث أن الفكر الاقتصادي الجديد يتطلب مرونة وقدرة على استيعاب المتغيرات دون أن نصاب بالدهشة أو الشعور بعدم الانسجام مع هذه الأفكار الجديدة . المطلوب هو التحاور ، والاستفادة من تجارب الآخرين والانطلاق نحو عصر جديد ، والحكم على الأمور من خلال القراءة المتأنية .

لقد حشدنا في مؤتمرا هذا مجموعة متميزة من الاقتصاديين ممن لديهم إمكانية الإداء بآراء سديدة في مختلف المحاور والتخصصات الاقتصادية ، وإننا على ثقة من أنهم سيثرون فكرنا وسيتيحون المجال لطرح الآراء والمجادلات للوصول إلى قناعات مفيدة تمكننا من التأمل في الفرص والتحديات التي لا بد وأن نواجهها في سنوات القرن القادم .

وأشكركم جميعاً على تلبية الدعوة ، آملاً لمؤتمرا النجاح والتوفيق ، في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله .

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته